جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

تحرير مصطلح السهو عند الفيروز آبادي
من خلال أحكامه على الجوهري وصحاحه

إعداد

د/ فيحان بن صنهات بن صنت الدلبحي العتيبي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والدراسات الإنسانية
بالدوادمي – جامعة شقراء

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

تحرير مصطلح السهو عند الفيروز آبادي من خلال أحكامه على الجوهري وصحاحه.

فيحان بن صنهات بن صنت الدلبحي العتيبي

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: fyhan155@gmail.com

الملخص:

يسعى الباحث لمعرفة حدود مصطلح السهو عند الفيروز آبادي في قاموسه المحيط من خلال الأحكام التي أصدرها على الجوهري ، مبتدئا قبل ذلك بتعريف السهو ثم استعراض لمراحل استعمال مصطلح السهو عتد اللغويين ثم تتبع مواضع استعمال الفيروز آبادي له في تعقباته على الجوهري في صحاحه وحصر المَواضِع التي عَدَّهَا الفيروز آبادي سَهوًا عند الجَوْهَرِيِّ، ومناقشتها مناقشة موضوعية وبيان المراد بمصطلح السهو عند الفيروز آبادي ، ويتناول هذا البحث واحدا من هذه الأحكام فقط ، وهو حكم الفيروز آبادي على الجوهري بالسهو في مواضع من صحاحه ، وليس الهدف من دراسة هذه المواضع الوقوف بجانب الفيروز آبادي أو الدفاع عن الجوهري ، فالجوهري والفيروز آبادي عالمان جليلان لا يمكن لمنصف أن يستنقص قدرهما في علمهما بلغة العرب، ومعجماهما كافيان للرد على من أراد أن ينال منهما ، وإنما الهدف تحرير مصطلح السهو عند الفيروزأبادي وإيضاح مدى دقة الحكم بالسهو في كل موضع من المواضع التي عدها من السهو في صحاح الجوهري ، مع إيراد وجهة النظر أحيانًا حول صحة النقد متوخيًا الموضوعية، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي، وقد اقتضى منهج البحث أن يخرج في: مقدمة، وتمهيد، ثم عرض أحكام السهو عند الفيروزآبادي على ما ثبت في تعريف السهو من خلال دراسة مواضع السهو التي أوردها الفيروز آبادي وعددها أربعة عشر موضعًا، فأوردها الباحث على

ترتيبها في القاموس ، وخلص الباحث إلى نتائج منها تسامح الفيروز آبادي في استعمال مصطلح السهو وإطلاقه أحيانا على غير السهو كالغلط والتصحيف والتحريف.

الكلمات المفتاحية: تحرير مصطلح السهو، السهو عند الفيروز آبادي ، السهو في صحاح الجوهري ، حكم الفيروز آبادي في كتابه القاموس على الجوهري بالسهو في كتابه الصحاح.

Editing the term forgetfulness according to Al-Fayrouzabadi through his rulings on Al-Jawhari and his Sahih.

Faihan bin Sunhat bin Sunt Al-Dalbahi Al-Otaibi
Department of Arabic Language, College of Sciences and Humanities, Shaqra University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: fyhan155@gmail.com

Abstract:
The researcher seeks to know the limits of the term oversight according to Al-Fayrouzabadi in his comprehensive dictionary through the rulings that he issued on Al-Jawhari, starting before that with the definition of oversight, then reviewing the stages of using the term oversight according to linguists, then tracing the places in which Al-Fayrouzabadi used it in his comments on Al-Jawhari in his Sahih and an inventory. The places that Al-Fayrouzabadi considered to be an oversight according to Al-Jawhari, and an objective discussion of them and a clarification of what is meant by the term oversight according to Al-Fayrouzabadi. This research deals with only one of these rulings, which is Al-Fayrouzabadi's ruling on Al-Jawhari for forgetfulness in places in his Sahih. The aim of studying these places is not to stand beside Al-Fayrouz. Abadi or defending Al-Jawhari. Al-Jawhari and Al-Fayrouzabadi are two distinguished scholars whose knowledge of the Arabic language cannot be belittled by a fair person, and their dictionaries are sufficient to respond to those who want to criticize them. Rather, the goal is to liberate the term oversight according to Al-Fayrouzabadi and clarify the extent of the accuracy of the ruling on oversight in each of the places in which it is mentioned. He counted it as an oversight in Sihah Al-Jawhari, with the point of view sometimes stated about the validity of the criticism, aiming for objectivity. The researcher followed the

descriptive approach, and the research approach required that he come up with: an introduction, a preface, and then present the rulings on oversight according to Al-Fayrouzabadi based on what has been proven in the definition of oversight through Studying the fourteen places of oversight mentioned by Al-Fayrouzabadi, the researcher listed them in their order in the dictionary. The researcher concluded results, including Al-Fayrouzabadi's tolerance for using the term oversight and sometimes applying it to things other than oversight, such as error, misrepresentation, and distortion.

Keywords: Editing the term forgetfulness, Forgetfulness according to Al-Fayrouzabadi, Oversight in Sihah Al-Jawhari, Al-Fayrouzabadi's ruling in his book Al-Qamoos on Al-Jawhari regarding oversight in his book Al-Sihah.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، أما بعد:

فقد بذل علماء العربية القدامى جهدهم في سبيل الحفاظ على لغتهم وصونها من التغيير والتحريف، وقاموا بجمعها وتدوينها، وكان من بين هؤلاء إسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ) في معجمه تاج اللغة وصحاح العربية، واقتصر فيه على جَمْع الصحيح من اللغة لا يتعداه، حتى قيل: إنه فاته نصف اللغة أو أكثر[١]، فقامت حوله المؤلفات تستدرك ما فاته وتستكمل ما أهمله من اللغة، لا سيما الصحيح منها، وهذا صنيع الفيروز آبادي في معجمه القاموس المحيط، فقد حاول استدراك ما فات الجوهري أو أهمله أو قصَّر فيه، وخلال عمله أصدر أحكاما نقدية بعضها على مادة الصحاح وبعض هذه الأحكام أطلقها على الجوهري نفسه، وكان من بين هذه الأحكام أن يصف عبارة الجوهري بأنها سهو، أو أن يصف الجوهري عينه بالسهو، وبمحاولة تفسير ما أراده الفيروز آبادي بهذا الحكم نشأت فكرة هذا البحث لجلاء هذا المصطلح ومدى دقة الحكم به على المادة اللغوية .

قام بعض الباحثين بإحصاء الأحكام التي أطلقها الفيروز آبادي على الجوهري ومصنفه الصحاح فأعد الدكتور عاطف محمد المغاوري إبراهيم فهرسًا لهذه الأحكام سماه كشاف توهيمات الفيروز آبادي في قاموسه الجوهري في صحاحه[٢]، وأحصى فيه جميع أحكام الفيروز آبادي على الجوهري وسماها توهيمات، ولم يدرس المغاوري هذه المواضع وإنما أحصاها إحصاء، وأفاد بأن مجموعها نحو ٣٣٥ موضعًا.

(١) القاموس المحيط – المقدمة ص ٢٧.

(٢) كشاف توهيمات الفيروز آبادي في قاموسه الجوهري في صحاحه، عاطف محمد المغاوري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

كما أحصاها الدكتور عامر باهر الحيالي في بحث له [١] بعنوان نقد الفيروز آبادي للجوهري – إحصاء وتحليل –، وأفاد بأن عدد مواضع نقد الفيروز آبادي للجوهري ٣٧٣ موضعًا.

ومن الأحكام التي أطلقها الفيروز آبادي على الجوهري وصحاحه: الغلط، اللحن، الوهم، السهو، التصحيف، الخطأ، وغيرها.

ويتناول هذا البحث واحدًا من هذه الأحكام فقط، وهو حكم الفيروز آبادي على الجوهري بالسهو في مواضع من صحاحه، وليس الهدف من دراسة هذه المواضع الوقوف بجانب الفيروز آبادي أو الدفاع عن الجوهري، فالجوهري والفيروز آبادي عالمان جليلان لا يمكن لمنصف أن يستنقص قدرهما في علمهما بلغة العرب، ومعجماهما كافيان للرد على من أراد أن ينال منهما، كما يجدر التنبيه على أنني لن أتناول مواضع السهو بدراستها من حيث صواب المادة اللغوية أو خطؤها، وإنما الهدف التعرف على مدى مطابقة مصطلح السهو على كل موضع من المواضع التي عدها الفيروز آبادي من السهو في صحاح الجوهري.

ويقوم البحث على المنهج الوصفي، وفي بعض ثناياه يكون الاعتماد على التحليل والإحصاء ، وذلك بتحديد مواضع انتقاد الفيروز آبادي للجوهري بالسهو في صحاحه، وتحرير ما يعنيه الفيروز آبادي بالسهو من خلال السياقات المختلفة، فجاء البحث من: المقدمة، وفيها موضوع البحث، وأسباب اختياره، ومنهجه، وخطته، ثم التمهيد، وفيه تعريف السهو، وتتبع ظهوره عند أصحاب المعاجم وعلماء اللغة، ثم دراسة مصطلح السهو في المواضع التي عدها الفيروز

(١) أبحاث في المعجمية العربية، أ.د. عامر باهر الحيالي، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

آبادي سهوًا في صحاح الجوهري، وعددها أربعة عشر موضعًا، أوردتها حسب ترتيبها في القاموس، ثم الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات.

التمهيد:

قبل التعرف على مدلول مصطلح السهو عند الفيروز آبادي في قاموسه لابد من معرفة حد السهو عند أهل اللغة والأصول وتتبع ذكر مصطلح السهو عند علماء اللغة.

تعريف السهو:

عند إطلاق كلمة السهو فإنه يسبق إلى الذهن ما يحدث في الصلاة من النقص أو الزيادة، فانحازت دلالة هذا المصطلح بسبب التشريع الإسلامي إلى هذا المعنى، ومن هنا فيتصور المتلقي للفظ السهو هذه الدلالة في ذهنه بأن ما يحدث من سهو في غير الصلاة هو زيادة أو نقص عن غير عمد.

لكن سهو الصلاة يحدث في عمل يعلم جميع من يؤدونه حدوده ويتفقون على كيفيته، وهو يحدث في أوضح صُوَرِه من أوثق الجماعة وأعلمهم بالإمامة، فلا يمكن أن يكون حينئذ إلا سهوًا غير عمد. قال الأزهري في التهذيب: سها الرجلُ فِي صَلاته، إِذا غَفَل عَن شَيْء مِنْهَا [1].

فهل استعمل علماء اللغة والمعجميون السهو بمعنى الزيادة أو النقصان دون عمد، وهل الحكم بالسهو في العمل المعجمي يكون مسلمًا به كالتسليم بالحكم بالسهو على من زاد أو نقص في صلاته؟

للإجابة على ذلك لا بد أن نعرف المعنى اللغوي للفظ السهو وكذلك الحد الاصطلاحي:

(١) تهذيب اللغة: سهو.

يقول الخليل: ((السَّهْوُ: الغَفْلةُ عن الشّيء، وذهابُ القَلْب عنه، وإنّه لساهٍ بين السَّهْو والسُّهُوّ، وسها الرّجل في صلاته: إذا غفل عن شيءٍ منها))[١].

ويقول ابن فارس: ((السِّين وَالْهَاء وَالْوَاو مُعْظَم الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى الْغَفْلَةِ وَالسُّكُون"[٢]، فالسَّهْو: نِسْيَان الشَّيْء، والغفلة عَنهُ، وَذَهَاب الْقلب إِلَى غَيره... والسَّهْوُ فِي الصَّلَاة: الْغَفْلَة عَن شَيْء مِنْهَا)) [٣].

وفي كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: (السَّهْوُ فِي الشيءِ: تَرْكُه عَنْ غَيرِ علْم. والسَّهْوُ عَنْهُ تَرْكُه مَعَ العِلْم.[٤]

وفي الكليات: السَّهْو: هُوَ غَفلَة الْقلب عَن الشَّيْء بِحَيْثُ يتَنَبَّه بِأَدْنَى تَنْبِيه، وَالنِّسْيَان: غَيبَة الشَّيْء عَن الْقلب بِحَيْثُ يحْتَاج إِلَى تَحْصِيل جَدِيد، قَالَ بَعضهم: النسْيَان: زَوَال الصُّورَة عَن الْقُوَّة المدركة مَعَ بَقَائِهَا فِي الحافظة، والسهو زَوَالهَا عَنْهُمَا مَعًا، وَقيل: غفلتك عَمَّا أَنْت عَلَيْهِ لتَفَقُّدِه سَهْو، وغفلتك عَمَّا أَنْت عَلَيْهِ لِتَفَقُّدِ غَيره نِسْيَان، وَقيل: السَّهْو يكون لما علمه الْإِنْسَان، وَلما لَا يعلمهُ، وَالنِّسْيَان لما غَرُب بعد حُضُوره. وَالْمُعْتَمد أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ.[٥]

وقال سعد الدين التفتازاني عن السهو في التلويح : عَدَمُ مَا فِي الصُّورَةِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَ الْعَقْلِ ... بِحَيْثُ يَتَمَكَّنُ مِنْ مُلَاحَظَتِهَا أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ.

وقد فرق التفتازاني في نفس الموضع بينه وبين النسيان بأن النسيان لا يتمكن العقل من ملاحظة الصورة إلا بعد تجشم. [٦]

---

(١) العين: سهو.

(٢) مقاييس اللغة: سهو.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: سهو.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٣٠/٢

(٥) الكليات للكفوي، ص ٥٠٨.

(٦) التلويح ٢/ ٣٥.

وفي دستور العلماء: السَّهْو: زَوَال الصُّورَة من النَّفس بِحَيْثُ يتَمَكَّن من ملاحظتها من غير تجشم إِدْرَاك جَدِيد، وَقيل السَّهْو: عدم ملكة الْعلم وَهُوَ سَهْو؛ لِأَن الصُّورَة مَحْفُوظَة فِي الخزانة فالملكة بَاقِيَة لَا مَعْدُومَة حَال السَّهْو. وَفِي حَال النسْيَان الصُّورَة زائلة عَن الخزانة أَيْضًا، فالسهو حَالَة متوسطة بَين الْإِدْرَاك وَالنِّسْيَان.(١)

وعرفه غيرهم بتعريفات متقاربة. (٢)

ومن التعريفات الاصطلاحية عند الفقهاء أنه: الذهول عن الشيء تقدمه ذِكْر أو لا، بحيث لو نُبِّه بأدنى تنبيه لتنبَّه، وهو بهذا المعنى فقد التوجه، أو الوقوع في النسيان (٣).

وبالإضافة إلى ما ذكره العلماء من تعريف لغوي واصطلاحي فإنني أرى أن السهو انقطاع يسير في حبل الانتباه؛ وينتج عنه مخالفة يسيرة في القول أو العمل، ويُحكم بوقوعه في أوانه.

فيسهل أن أحكم على مُصَلٍّ أمامي أو متحدث أستمع إليه إذا سها، لحاله الظاهرة لي، وليس من السهل أن أحكم على مؤلف الكتاب بالسهو؛ ذلك لأنه يتوقع منه مراجعة كتابه وقراءته مرات عديدة، كما أن حاله ليست حاضرة لي، فلعله أراد شيئا غاب عني.

استعمال علماء اللغة ومصنفي المعاجم لمصطلح السهو:

الحكم على الساهي بمصطلح السهو مرتبط بسياق الإلقاء المحفوف بجمهور المتلقين، وهو في هذه الحالة واضح المعالم وتختفي معالم السهو بفقدان

(١) دستور العلماء ١٣٩/٢.

(٢) ينظر: المصباح المنير للفيومي(سهو)، وتاج العروس للزبيدي (سهو)، والمفردات في غريب القرآن للراغب، ص ٤٣١، و تصحيح الفصيح لابن درستويه،ص١٧٤.

(٣) تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي للدكتور عبد الله معصر، ص ٧٦.

هذا السياق إلا أن يبقى بينة يستدل بها وإلا فيصبح الحكم بالسهو ظنًا، ومن أوائل المصنفات التي وصف أصحابها المؤلفين بالسهو كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ)، قال أبو زيد: ((قال المفضل: قال الزَّفَيَانُ السَّعْدِي[١]:

يا إِبِلي ما ذامَهُ فتأْبَيَهْ ماءٌ رَواءٌ وخَلاءٌ حَوْلَيَهْ

الرياشي: وخَلِيٌّ حَوْلَيَهْ.

هَذًّا بأفواهِكِ حتى تَأْبَيَهْ حتى تَرُوحِي أُصُلًا تُبَازِيَهْ

تَبَازِيَ العانةِ فوق الزَّازَيَهْ [٢]

الزَّازَية: المكان المرتفع، قال أبو حاتمٍ: يجوز ما ذامُه بالرفع، تجعله اسمًا، وإذا فتحت ذامَهُ فهو فعل ماضٍ.

أبو زيد: يقال ذِمْتُهُ أَذِيْمُهُ ذَيْمًا وذامًا.

أبو زيد: وقالوا في مَثَلٍ: لا تَعْدَمُ الحسناءُ ذامًا [٣]، أي عَيْبًا يكون فيها.

قال أبو الحسن: يروى: يا إبلي، ومن روى: يا إبلا، فإنما عوض الألف من الياء لأنها أخف. ومن روى: يا ذامُه، فكأنه قال: ما عَيْبُه؟ أيْ: أيُّ شيء عَيْبُه؛ لأن الذَّامَ العَيْبُ. ومن قال: ما ذامَه، فكأنه قال: أي شيء ذامَه، أي: عابَه. ويروى: تَابَيَهْ وتَيْبَيَهْ، ويروى:

مَاءٌ رَوَاءٌ ونَصِيٌّ حَوْلَيَهْ

وهو بمنزلة رواية الرياشي: وخَلِيٌّ حَوْلَيَهْ.

---

(١) من رجاز العصر الأموي، اسمه عطاء بن أسيد التيمي، ينظر: الأعلام للزركلي٤/٢٣٥، وينظر في هذا الرجز: شرح ديوان الزفيان للأطرم، ص ١٥٢.

(٢) حكى ابن سيده أن ابن جني رواه عن أبي زيد: تَبَارِي العَانة فوق الزَّازِيَة. وهو الأقرب. ينظر: المحكم ٩/٧١.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال٢/٢١٣.

ومن روى: وخَلَاء حَوْلَيَه، فليس بشيء؛ لأنه إن أراد بالخلاء المكان الخالي فقد نقض معنى الشعر؛ لأنه إنما يريد لإبله المكان المُخصب، وإن كان أراد بالخلاء الرطب وهو أشبه بمعنى الشعر فقد مد المقصور، وهذا عندنا غير جائز.

وقد روى بعضهم إحدى القافيتين بكسر الياء، والأخرى بالفتح يتوهم أنه ليس بإيطاء، وهو إيطاء على كل حالٍ. وهو مع هذا من أقبح الإيطاء؛ لأن القافيتين لم تباعدا فيتوهم عليه أنه سها. وسألت أبا العباس محمد بن يزيد عن قوله: بَيْن الزَّازَيَة، قال: أراد الزِّيْزَاءَة، وهو ما خشن من الأرض وغلظ، فقلت له: فأي شيء عمل. فقال: لا أدري)).[1]

فاحتمل أبو زيد أن صاحب الرواية وقع في سهو، فقال: ((فيتوهم عليه أنه سها))، لكنه لما لم يكن متيقنًا من ذلك لغياب حال الراوي، احترز بقوله: ((فيتوهم))، مما يدل على أن أبا زيد غير قاطع في حكمه بالسهو.

ونقل أبو زيد في موضع آخر: ((قال أبو الحسن: وروي لي من وجوه أثق بها أن الأصمعي قرئ عليه بيت الأَسْعَر الجُعْفِيِّ[2]، وهو قوله:

وَلَرُبَّ عَرْجَلَةٍ أصابوا فتيةً دَأبُوا وحَارَدَ لَيلُهم حتى بكى [3]

فقيل له: ما تأويل (حارد)؟ فقال: قَلَّ خيره. والرواية: وحَارَ دَلِيلُهم حتى بكى. ألا تراه قال حتى بكى، ولو كان يخبر عن الليل لم يقل حتى بكى، وهو عندي سهو منه؛ لأنه قد روي عنه: وَحَارَ دَلِيلُهُم)).[4]

---

(١) النوادر في اللغة لأبي زيد ٣٣١-٣٣٣.

(٢) مَرْثَد بن أبي حمران الحارث بن معاوية الجعفي :شاعر جاهلي، ينظر: الأعلام للزركلي٧/٢٠١.

(٣) البيت من قصيدة طويلة من بحر الكامل، جاءت في الأصمعيات،ص١٤٢.

(٤) النوادر، ص ٤٠٨.

فحكم أبو زيد على الراوي هنا بالسهو، مع احترازه بأنه وجهة نظره، فقال: ((هو عندي))، وهذا يدل على احتمال وجهات نظر أخرى.

فلم يكن الحكم بالسهو في بدايات التصنيف قطعيًا، ولكننا نجد أن العلماء بعد ذلك استعملوه ولم يحترزوا في استعماله، ويكون أحيانًا عندهم مرادفًا للخطأ والغلط الذي يقع في تصنيف العلماء.

وعند ابن درستويه(ت:٣٤٧هـ) في تصحيح الفصيح: ((تصحيح الباب السادس عشر، وهو المترجم بباب المكسور أوله، والمفتوح باختلاف المعنى، وهذا أيضًا باب مخلط، لم يميزه على الأمثلة، كما بدأ به كتابه، ولا على المعنى المتفقة، ولكن قصد فيه الفرق بين المفتوح والمكسور أوله من أي صنف كان، وعلى أي مثال وقع؛ لأن العامة ربما وضعت أحدهما موضع الآخر غلطًا، ونحن مفسرون ما أهمل من غريبه، ومنبهون على سهو منه)) [١].

ونعت أبو سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ) سيبويه بالسهو في عدة مواضع عند شرحه الكتاب، منها قوله: ((وفي كلام سيبويه سهو؛ لأنه مثل بتاء سَنْبَتة، ولا يقع عليها وقف، وإنما ينبغي أن تكون تاء سنبت أو ما أشبهه مما يوقف على التاء فيه)).[٢]

وجاء مصطلح السهو عند ابن جني (ت:٣٩٢هـ)، قال: ((ولو أن إنسانًا تتبع كتاب العين، فأصلح ما فيه من الزيغ والاضطراب لم أُعَنِّفْهُ في ذلك، ولرأيته مصيبًا فيه مأجورًا على عمله، وإن وجدت فسحة أصلحت ذلك وما في كتاب الجمهرة مما سها فيه مُصَنِّفُهُ – رحمه الله)). [٣]

(١) تصحيح الفصيح، ص ٣١٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨/٥.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٢٠/٢.

ووصف ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) تفسير ابن دريد (ت:٣٢٨هـ) لضحك الضباع بالسهو، ففي المحكم: ((ضحِكَت الأرنب ضِحْكا، حَاضَت. قَالَ:

وضِحْك الأرانبِ فَوْقَ الصَّفا كمِثْلِ دَمِ الجَوْفِ يَوْمَ اللِّقاءِ (١)

يَعْنِي الحَيض، فِيمَا زعم بَعضهم. قَالَ ابْن الْأَعرَابِي فِي قَول ابْن أُخْت تأبط شرًّا:

تَضْحَكُ الضَّبْعُ لِقَتْلَى هُذَيْـــــلٍ وترَى الذِّئْبَ لَهَا يستهلُّ (٢)

أَي أَن الضبع إِذا أكلت لُحُوم النَّاس أَو شربت دِمَاءَهُمْ طَمِثَت. وَقد أضْحَكَها الدَّم. قَالَ:

وأضْحَكَت الضّباعَ سُيُوفُ سَعْدٍ لِقَتْلَى مَا دُفِنَّ وَمَا وُدِينا (٣)

وَكَانَ ابْن دُرَيْد يَرُدُّ هَذَا وَيَقُول: من شَاهد الضباع عِنْد حَيْضهَا فَيعلم إِنَّهَا تحيض؟ وَإِنَّمَا أَرَادَ الشَّاعِر أَنَّها تَكْشِرُ لأكل اللحوم، وَهَذَا سَهْو مِنْهُ، فَجعل كَشْرَها ضَحِكًا. وَقيل: مَعْنَاهُ أَنَّهَا تستبشر بالقتلى إِذا أكلتهم، فيَهِرُّ بَعْضُهَا على بعض، فَجعل هَريرَها ضَحِكًا. وَقيل: أَرَادَ أَنَّهَا تُسَرُّ بهم، فَجعل السرُور ضَحِكا، لِأَن الضَّحِك إِنَّمَا يكون مِنْهُ، كتسمية الْعِنَب خمرًا. (٤)

وجاء مصطلح السهو عند الحريري (ت:٥١٦هـ)، قال: يحكى أَن الرشيد – رَحمَه الله – لما جمع بَين أبي الحسن الكسَائي وَأبي مُحَمَّد اليزيدي ليتناظرا

---

(١) البيت من المتقارب، استشهد به كثير من العلماء يتيما دون أن يعزوه، ينظر: لسان العرب (ضحك).

(٢) البيت من المديد، وجاء هذا البيت في ديوان الشنفرى ضمن قصيدة طويلة. ينظر: ديوان الشنفرى، ص ٨٨.

(٣) البيت من الوافر، وهو للكميت، وروايته في ديوانه:

وأضْحَكَتِ الضّباعَ سُيُوفُ سَعْدٍ بِقَتْلَى مَا دُفِنَّ وَمَا وُدِينا

ينظر: ديوان الكميت ص،٤٩٥.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ضحك.

عِنْده، علم اليزيدي أَنه يَقْصُر عَنهُ فِي النَّحْو فَابْتَدَرَهُ، وَقَالَ: كَيفَ تَقول: تَمْرَة مُذَنَّبَة أَو مُذَنِّبَة، فَلم يأبه الْكسَائي لقَوْله: بل ظن أَنه قَالَ: بُسْرَة، فَقَالَ: أَقُول مذنِّبَة، فَقَالَ لَهُ: إِذا كَانَ مَاذَا؟ قَالَ: إِذا بدا الإرطاب من أَسْفَلِهَا.

فَضرب اليزيدي بقلنسوته الأَرْض، وَقَالَ: أَنا أَبُو مُحَمَّد اليزيدي، وَقد أَخْطَأت يَا شيخ، التمرة لَا تذنِّب وَإِنَّمَا البسرة تذنب، فَغَضب عَلَيْهِ الرشيد، وَقَالَ: أتكتني بمجلسي وتَسْفَه على الشَّيْخ، وَالله إِن خطأ الكسَائي وَحسن أدبه أحبُّ إِلَيّ من صوابك مَعَ قبح أدبك، فَقَالَ: يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ، إِن حلاوة الظفر أذهبت عني التحفظ، فَأمر بِإِخْرَاجِهِ.

قَالَ الْمُؤلف: وَلَيْسَ سَهْو الْكسَائي فِيمَا أزلقه فِيهِ اليزيدي مِمَّا يقْدَح فِي فَضله، أَو يُنبئ عَن قُصُور علمه، إِذْ لَا خَفَاء باشتمال علمه، على أَن البسرة إِذا ارطبت من قبل ذنبها قيل لَهَا: مُذَنِّبَة. (١)

وجاء مصطلح السهو عند محمد بن ظفر الصقلي (ت: ٥٦٥هـ) في حواشيه على درة الغواص للحريري، قال: وَيَقُولُونَ لرضيع الْإِنْسَان: قد ارتضع بلَبَنِه، وَصَوَابه ارتضع بلِبَانِه؛ لِأَن اللَّبن هُوَ المشروب واللِّبان هُوَ مصدر لَابَنَهُ، أَي شَارَكهُ فِي شُرب اللَّبن، وَهَذَا هُوَ معنى كَلَامهم الَّذِي نَحَوا إِلَيْهِ، ولفظوا بِهِ. (٢)

قال محمد: الذي ذكره أبو محمد في اللِّبان منقول من أدب الكاتب وقد سها ابن قتيبة فيه.(٣)

ونصَّ ابن الأثير (ت:٦٠٦هـ) على مصطلح (السهو) فقال: وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: أنه مرّ بقوم فَقَالَ إِنَّكُمْ تَأْتَدِمُونَ عَلَى أَصْحَابِكُمْ فأصْلِحوا رحَالَكم حَتَّى تَكُونُوا شامَةً فِي النَّاسِ... وَالْمَعْرُوفُ فِي الرِّوَايَةِ: إِنَّكُمْ قادمُون عَلَى أصحابِكم

(١) درة الغواص في أوهام الخواص٥٠، ٥١.

(٢) درة الغواص، ص١٩٣.

(٣) الحواشي على درة الغواص ٨١١.

فأَصْلِحوا رِحالكم، وَالظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ سَهْوٌ"[1]، ونلاحظ أنه لم يجزم بأن الرواية سهو لبعده عن مصدر الرواية، وإنما أبدى وجهة نظره، ولم يقطع في حكمه بالسهو احترازًا.

وعقَّب الصاغاني (ت:٦٥٠هـ) على الجوهري (ت:٣٩٣هـ) فقال: "وفي حديث سُراقَةَ: ما خَلَأَتْ ولا حَرَنَتْ، ولكنْ حَبَسَها حابِسُ الفِيل، ونِسْبَةُ الحديث إلى سُراقَةَ سهْوٌ، وإنّما هو حديث النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم– قاله عامَ الحُدَيْبِيَةِ، رَواه المِسْوَرُ بنُ مَخْرَمَة ومَرْوانُ بن الحَكَم"[2].

ولست هنا بصدد الإحصاء التام لاستعمال هذا المصطلح، ولعل ما أوردته يعطي صورة واضحة لبداية استعمال العلماء للسهو كمصطلح نقدي، ثم تتابع المصنفون من بعدهم على ذلك وأكثروا منه في المعاجم.

وأرى أن هذا المصطلح كان منشؤه في مجالس العلماء وحلقهم، إذ كان العلماء وطلبة العلم يعرفون من الحال الحاضرة والسياق المتضح لهم فيه أن المتكلم سها، فيطلقون هذا الحكم عليه، ثم استعمله علماء اللغة في الحكم على مصنفات بعضهم بصيغة الظن في بادئ الأمر لغياب حال المتكلم عنهم كعبارة أبي زيد الأنصاري آنفة الذكر ((يتوهم أنه سها))، ثم استعملوها بعد ذلك دون احتراز، وتوسعوا فيها حتى أصبحت تطلق على الغلط الصريح.

وسار الفيروز آبادي على ما كان عليه علماء اللغة من قبله فاستعمل مصطلح السهو في عدة مواضع من قاموسه في أحكامه النقدية على الجوهري، ومن هذه المواضع ما يحتمل أن يكون سهوًا، ومنها ما لا وجه للسهو فيه كالخطأ

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٢/١.

(٢) التكملة والذيل والصلة: خلأ، والحديث في صحيح البخاري، بَاب: الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ، وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ، وليس فيه لفظ: حرنت. ينظر: صحيح البخاري٩٤٧/٢.

البين أو التصحيف ونحو ذلك مما سيتبين باستعراض مواضع أحكام السهو عنده.

مواضع أحكام الفيروز آبادي بالسهو على الجوهري في صحاحه:

(ثَمانِيَةُ – ثَمينَةُ)

يقول الفيروز آبادي: "ثَمينَةُ، كَسفينَةٍ، موضع أو أرْضٌ، وقَوْلُ الجَوْهَرِيِّ: ثَمانِيَةُ سَهْوٌ"(١).

لم يذكر أحدٌ من العلماء ما أورده الجوهري، ونقلها عنه ياقوت في معجم البلدان ولم يعقب عليها، قال:"ثمانيَةُ: موضع عن الجوهري"(٢).

يقول ابن فارس: ((ثَمينَةُ: اسْم بَلَد))(٣)، وفي المحكم: ثَمِينَةُ: مَوْضِع"(٤)، وفي التكملة: "ثمينَةُ: بَلَد"(٥). فيظهر أن ثمانية تحريف ثمينة، اسم لموضع، والموضع يتفق الناس على اسمه، والجوهري من أعلم الناس في عصره فالسهو إليه أقرب من الجهل في هذا الموضع، ولو كان حكم الفيروز آبادي في هذا الموضع بالتحريف لكان أولى، وعد الصاغاني ذلك تصحيفًا من الجوهري، قال: ((وقال الجوهري: اسم موضع، وهي تصحيف، والصواب ثمينة على فَعِيْلَة)). (٦)

(جُرْب – جَرِب)

يقول الفيروز آبادي: "إنْشادُ الجوهريِّ بَيْتَ عَمْرو بنِ الْحُبَابِ:

كما طَرَّ أَوْبَارُ الجِرابِ على النَّشْرِ

---

(١) القاموس المحيط: ثمن، والصحاح: ثمن.

(٢) ينظر: معجم البلدان٢/٨٤.

(٣) مجمل اللغة: ثمن.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ثمن.

(٥) التكملة والذيل والصلة: ثمن.

(٦) التكملة والذيل والصلة: ثمن.

وَتَفْسِيرُهُ: أَنَّ جِرابًا: جَمْعُ جُرْب، سَهْوٌ، وَإِنَّمَا جِرابٌ جَمْعُ جَرِبٍ، كَكَتِفٍ"[1].

أورد الجوهري البيت كاملًا ولم ينسبه لأحد [2]، وأورد الفيروز آبادي عجز البيت وعزاه لعمرو بن الحباب [3]، وأورد ابن دريد البيت كاملًا في المجتبى وعزاه لعمير بن الحباب، وشرحه، قال ابن دريد:

وفينا وإن قيل اصطلحنا تضاغن كما طَرَّ أوبارُ الجِرَاب على النَّشْرِ[4]

الجِرَاب :الجَرْبى من الإبل؛ والنَّشْر :أن يظهر الوبر على الدَّبَر؛ فيغطيه فيكون فيه الفساد، يقول :نحن وإن تداجينا وأظهرنا صُلحًا كالشَّعْرِ أو الوَبَر النابت على الدَّبَرِ فظاهره سليم وباطنه دَوٌّ.[5]

فالبيت كما ذكر ابن دريد لعمير بن الحُباب[6]، وعمير بن الحباب له أشعار في الحروب، أما عمرو بن الحباب فمُحَدِّث.

وكان الملائم أن يستعمل الفيروز آبادي حكم الخطأ أو الغلط، كما استعملها في حالات مشابهة من أحكامه النقدية على الصحاح، قال في نقده صيغ الجموع: وقول الجوهري: المُشَيَّدُ للجَمْعِ، غَلَطٌ، وإنما المُشَيَّدَةُ: جَمْعُ

---

(١) القاموس المحيط: جرب، والصحاح: جرب.

(٢) الصحاح (جرب).

(٣) المعروف بهذا الاسم المحدث عمرو بن الحباب البصري أبو عثمان العلاف ويقال الصباغ كان بالمربد. روى عن: عبد الله بن الحارث المخزومي، روى عنه: أبو داود في المراسيل، ويعقوب بن سفيان، ومحمد بن أحمد بن هارون. ينظر: تهذيب التهذيب ٢٦٢/٣.

(٤) البيت من بحر الطويل.

(٥) المجتبى لابن دريد، ص٥.

(٦) عمير بن الحباب بن جعدة السلمي: رأس القيسية في العراق، وأحد الأبطال الدهاة، اجتمعت عليه كلمة قيس، قائد خاض حروبًا كثيرة ، وشاعر، قتل سنة ٧٠هـ.ينظر: الأعلام للزركلي٨٨/٥.

المُشَيَّدِ [١]، وقال: الظُّفْر، بالضم وبضمتينِ، وبالكسر شاذٌّ، يكونُ للإنسانِ وغيره، كالأُظْفُورِ، وقولُ الجوهريِّ: جَمْعُه أُظْفورٌ غَلَطٌ، وإنما هو واحدٌ. [٢]

فاستعمال الفيروز آبادي لمصطلح السهو في هذا الموضع غير دقيق، بدليل عدوله عن حكمه بالسهو إلى الحكم بالغلط والخطأ في مواضع نقده لصيغ الجموع عند الجوهري، ولأن منهجي في البحث متعلق بالمصطلح وحدوده لم أخض في دراسة صيغة الجمع هذه، ويمكن طلبها عند ابن يعيش[٣]، وهي في مختار الصحاح[٤] واللسان[٥] والمصباح المنير[٦] والتاج[٧] والوشاح[٨].

(الدِّلِّيلَى)

يقول الفيروز آبادي: "الدِّلِّيلى، كخِلِّيفَى: الدَّلالَةُ، أو عِلْمُ الدَّليلِ بها، ورُسوخُهُ، وقَوْلُ الجوهَرِيِّ: الدِّلِّيلَى: الدَّليلُ، سَهْوٌ، لأنَّه من المَصادِرِ"[٩].

نَصَّ علماء اللغة على أن: (الدِّلِّيلى) هي (فِعِّيلَى) من (الدَّلالة)، نحو: القِتِّيْتَى، وهي النّميمة، يقول سيبويه: "وأما الدِّلِّيلى فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها"[١٠].

---

(١) القاموس: شيد.

(٢) القاموس: ظفر.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ٣/٣٤٠.

(٤) مختار الصحاح: جرب.

(٥) لسان العرب: جرب.

(٦) المصباح المنير: جرب.

(٧) تاج العروس: جرب.

(٨) الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، ص٣٠.

(٩) القاموس المحيط: دلل، والصحاح: دلل.

(١٠) الكتاب لسيبويه ٤/٤١، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٢٦.

ويُؤكدّ هذا قول الأزهري:" الدِّلِّيلى من الدَّلالة"[١].

قال الصاغاني تعقيبًا على كلام الجوهري:((الصَّوابُ: الدِّلِّيلى: الدَّلالَةُ، وهو من المَصَادِرِ التي جاءَتْ على فِعِّيلَى))[٢].

وجاء عند ابن منظور ما يؤيد قول الجوهري، قال: ((والدَّلِيل والدِّلِّيلي: الَّذِي يَدُلُّك)). [٣]

ولست هنا بصدد ترجيح أحد القولين، وإنما أنظر هل كان الفيروز آبادي دقيقًا في استعمال مصطلح السهو، والذي أراه أنه لا مسوغ لوصف الفيروز آبادي هذا الموضع بالسهو، وكان الأولى له عند عدم قبول ما أورده الجوهري أن يصفه بالغلط كما فعل الزبيدي في هذا الموضع؛ إذ عده غلطًا محضًا[٤]، وليس معنى هذا أنني أؤيد الزبيدي على تغليطه للجوهري فاللغة واسعة، وإنما في اختياره لمصطلح الحكم بالغلط إذ لا قرينة دالة على السهو.

(الفِنْد الزِّمَّاني)

يقول الفيروز آبادي: زِمَّان، بالكسر والشدِّ: جَدٌّ لِفِنْد الزِمَّانِيِّ، واسمُ الفِنْدِ شَهْلُ بنُ شَيْبانَ بنِ رَبيعَةَ بنِ زِمَّانِ بنِ مالِكِ بنِ صَعْبِ بنِ عليِّ بنِ بَكْرِ بنِ وائِلٍ، وقولُ الجَوْهرِيِّ: زِمَّانُ بنُ تَيْمِ الله إلى آخرِه سَهْوٌ[٥].

الفِنْد الزِّمَّاني: رجل من فرسَان الْعَرَب[٦]، وهو شاعر جاهلي، كان سيد بكر في زمانه، وفارسها وقائدها، شهد حرب بكر وتغلب؛ وسمي بذلك لعِظَم خِلْقَته، تشبيها بفِنْد الجَبَل، وهو القطعة منه[٧].

---

(١) تهذيب اللغة: دلل.

(٢) التكملة والذيل والصلة: دلل.

(٣) لسان العرب: دلل.

(٤) تاج العروس: دلل.

(٥) القاموس المحيط: زمن، والصحاح: زمن.

(٦) جمهرة اللغة: دفن.

(٧) الأعلام ١٧٩/٣.

وقد أورد الفيروز آبادي نَسَب الفِنْد الزِّمَّاني فقال: هو شَهْلُ بنُ شَيْبانَ بنِ رَبيعَةَ بنِ زِمَّانِ بنِ مالِكِ بنِ صَعْبِ بنِ عليِّ بنِ بَكْرِ بنِ وائِلٍ(١).

وأورد الجوهري نَسب زِمَّان جدّ الفِنْد الزِّمَّاني، فقال: هو زِمَّانُ بنُ تَيْمِ الله بن ثعلبة بن عُكَابَة بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل، ثم أردف قائلًا: ومنهم الفِنْد الزِّمَّاني(٢).

فالفيروز آبادي يرى أن الجوهري وقع منه سهو في سياق نسب الفِنْد الزِّمَّاني.

ووافقه في هذا الصاغاني فقال: الصواب أنَّ الفِنْد اسمه شَهْل بن شيبان بن ربيعة بن زِمَّان بن مالك بن صَعْب ابن عليّ بن بكر بن وائل(٣).

فرواية الفيروز آبادي أن الزِّمَّان بن مالك، والجوهري روايته أنه زِمَّان بن تيم الله.

وفي كتاب الإكمال لابن ماكولا: ((أما شَهْل بشين معجمة فهو الفند الزماني اسمه شهل بن شيبان بن زمان بن مالك بن صعب بن على بن بكر بن وائل)).(٤)

فالنقد في هذا الموضع خاص بالنسب وتسلسله، وهو نسب رجل مشهور، والكلام في النسب غير محتمل لوجهات النظر، وقد يرد السهو عند ذكره فيحتمل صحة حكم الفيروز آبادي على الجوهري بالسهو نظرًا لروايات العلماء آنفة الذكر، والجوهري أمين في نقله، دقيق في روايته، فيحتمل ورود السهو في هذه الحال.

---

(١) القاموس المحيط: زمن.

(٢) الصحاح: زمن.

(٣) التكملة والذيل والصلة: زمن.

(٤) الإكمال لابن ماكولا٤/٤٠١.

وليس معنى صحة الحكم بالسهو هنا إقرار منا للفيروز آبادي على صحة معلومته، وإنما لمناسبة مصطلح النقد للحالة.

ودافع صاحب الوشاح وغيره عن رواية الجوهري [١]، والله أعلم.

(اللِسانُ الخَطيبُ – اللِسانُ والخَطيبُ)

يقول الفيروز آبادي: السُّحالَةُ، بالضم: ما سَقَطَ من الذَّهَبِ والفِضَّةِ إذا بُرِدَ، وخُشارَةُ القومِ، وقِشْرُ البُرِّ والشَّعيرِ ونَحوِه، وكمِنبرٍ: المِنْحَت والمِبْرَدُ، واللِسانُ ما كان، وقولُ الجَوهريِّ: اللِسانُ الخَطيبُ، بغيرِ واوٍ، سَهْوٌ، والصَّوابُ: والخَطيبُ، بحرْفِ عَطْفٍ [٢].

ونقل الصاغاني كلام الجوهري عن المِسْحَل ثم عقَّب بقوله: "والصَّوابُ: المِسْحَلُ: اللِّسَانُ، والخَطِيبُ، بحَرْفِ العَطْفِ، هكذا ذَكَرَه ابنُ الأعرابيِّ"[٣].

وليس الجوهري بدعًا في هذا، فقد جاء عند ابن فارس: المِسْحَل: اللسان الخطيب [٤]. ويقول الأزهري: المِسْحَلُ: من أَسمَاء اللِّسَان، والمِسْحَلُ من الرِّجَال:الْخَطِيب[٥]، وفي المحيط لابن عباد: المِسْحَلُ: اللِّسانُ،والخَطِيْبُ أيضًا[٦].

فمما سلف يُمكن القول:

أولًا: يأتي المِسْحَل في كتب اللغة إما مرادًا به: اللسان، وإما وصفًا: للرجل الخطيب.

---

(١) ينظر: الوشاح، ص ١٢١.

(٢) القاموس المحيط: سحل، والصحاح: سحل.

(٣) التكملة والذيل والصلة: سحل.

(٤) مجمل اللغة: سحل، وينظر: مقاييس اللغة: سحل.

(٥) تهذيب اللغة: سحل.

(٦) المحيط في اللغة: سحل.

ثانيًا: لا وجه للحكم على الجوهري بالسهو في هذا الموضع إذ الأمر واسع فاللّسان قد يُوصَفُ بالخَطَابَةِ[١]، ويوصف بالبلاغة والفصاحة أيضًا، إلى غير ذلك من الصفات التي يحتملها، ولذلك شواهده، فقد جاء في الكتاب العزيز قوله تعالى: ((بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ))[٢]، وقوله تعالى: ((وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ)).[٣]

ثالثًا: كان الأنسب للفيروز آبادي أن يستعمل مصطلحًا غير السهو، كالخطأ مثلا إن لم يصح عنده ذلك إلا بوجه واحد.

(النَّسْر الواقع – النَّسْر الطائر)

يقول الفيروز آبادي: " الصَّليبُ: الأَنْجُمُ الأَرْبَعَةُ التي خَلْفَ النَّسْرِ الطَّائرِ، وقولُ الجَوْهَرِيِّ: التي خَلْفَ الواقِعِ، سَهْوٌ"[٤].

اختيار الفيروز آبادي لحكم السهو في هذا الموضع في مكانه، فالنجوم ثابتة المواقع لا تتغير على مر السنين، فيتفق جميع الناس على مواقعها ولا مجال للخطأ فيها، فهي علامات ثابتة المواقع والمسارات، والجوهري ممن عاشوا في البادية مع القبائل العربية، فمما لا شك فيه أنه اهتدى بالنجوم وعلم بها، وقد ذكر ياقوت الحموي أنه كان يطوف الآفاق، وقال عنه: ((كان الجوهري هذا من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلمًا)) [٥]، فيبعد أنه يجهل مثل هذه العلامة الظاهرة للعين، فكان استعمال مصطلح السهو في انتقاده هنا ممكنًا.

---

(١) تاج العروس: سحل.

(٢) سورة الشعراء، الآية ١٩٥.

(٣) سورة الشعراء، الآية ٨٤.

(٤) القاموس المحيط: صلب، والصحاح: صلب.

(٥) معجم الأدباء ١٥٦/٢.

وأما من حيث صحة النقد وعدمه فالنسر الطائر والنسر الواقع والصليب ثلاث مجموعات متواليات من نجوم الصيف، يراها المستلقي على ظهره مائلة عن كبد السماء الى الشمال، ويصح فيها وصف الجوهري ووصف الفيروز آبادي، ولو كنت مرجحًا لاخترت قول الجوهري فالنسر الواقع أشد سطوعًا منهما، وهو إلى الصليب أقرب.

(ضِبْعانُ أمْدَرُ)

يقول الفيروز آبادي: "قولُ الجَوْهَرِيِّ: وضِبْعانُ أمْدَرُ، أي: مُنْتَفِخُ الجَنْبَيْنِ إلى آخِرِه، مَوْضِعُهُ: م د ر، وإنما أَثْبَتَه هُنا سَهْوًا"(١).

حكم الفيروز آبادي على تفسير الجوهري للأمدر في ماده (ضبع) بالسهو وهو الموضع الوحيد من مواضع السهو الذي ذكرت فيه المادة في غير موضعها، وحكم عليه الفيروز آبادي فيه بالسهو، والذي يظهر أن الفيروز آبادي لم يلتزم في قاموسه حكمًا واحدًا على الحالات المشابهة لهذه الحالة أي الألفاظ التي ذكرت في غير مواضعها، فحكم بالوهم في ماده (عجد)، قال: تَعَجْلَد الأمر: عَظُمَ واشتد، وذِكْر العُنْجُد(٢) هنا وهم من الجوهري(٣)،وحكم بالغلط في ماده (أبه)، قال: الأُبَّهُ: للأُبَّح، موضعه (ب هـ هـ) وغَلِط الجوهري في إيراده هنا(٤).

(١) القاموس المحيط: ضبع، والصحاح: ضبع.

(٢) في القاموس(عنجد): العَنْجَدُ، كجَعْفَرٍ وقُنْفُذٍ وجُنْدَبٍ: الزَّبِيبُ، أو ضَرْبٌ منه، أو الأَسْوَدُ منه، أو الرَّدِيءُ منه.

(٣) القاموس المحيط: عجد.

(٤) القاموس المحيط: أبه.

وإذا رجعنا إلى صحاح الجوهري نجده ذكر تفسير الأَمْدَر في الموضعين، يقول الجوهري في مادة (مدر): رجلٌ أَمْدَرُ بيِّن المَدَرِ، إذا كان منتفخ الجنْبَين، والأَمْدَرُ من الضباع: الذي في جسده لُمَعٌ من سَلْحِهِ(١).

وذِكْرُ اللَّفْظِ في موضعين من مواد المعجم لتلازم أو مناسبة عادة للغويين.(٢)

فكان الأقرب للفيروز آبادي ما دام منتقدًا أن ينص على ذكر الجوهري لها في موضعها ثم يرى الاكتفاء به مثلا، أو أن يصفه بالغلط كما وصفه في مادة (أبه) آنفة الذكر؛ إذ السهو مستبعد والحال هذه.

(يَظْأَرُهُ – يَظْأَرُ)

يقول الفيروز آبادي: "الطَّعْنُ ظِئَارُ قومٍ، أي: يَعْطِفُهم عَلَى الصُّلْحِ، فأخِفْهُمْ حتى يُحِبُّوكَ، وَقَولُ الجَوهريِّ: "الطَّعْنُ يَظْأَرُهُ" سَهْوٌ، وَالصَّوابُ: يَظْأَرُ، أَي: يَعْطِفُ عَلَى الصُّلْحِ"(٣).

(الطَّعْنُ يَظْأَرُ): مَثَلٌ(٤) عربي يُضرب في الإعطاء على المَخَافة، أي: طَعْنُك إيَّاه يَعْطِفه على الصُّلْحِ (٥)، فقد كان العرب "يَسْتَقْبِلُونَ أَعداءهم إذا أَرادوا الصُّلْحَ بأَزِجَّة الرِّمَاحِ؛ فإذا أَجابوا إلى الصُّلْحِ، وإلا قَلَبُوا الأَسنة وَقَاتَلُوهُمْ"(٦).

(١) الصحاح: مدر.

(٢) الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، ص٨١.

(٣) القاموس المحيط: ظأر، والصحاح: ظأر.

(٤) ينظر: مجمع الأمثال ٤٣٢/١.

(٥) مجمع الأمثال للميداني ٤٣٢/١.

(٦) لسان العرب: زجج.

وقد أوردته معظم كتب اللغة بدون(هاء) المفعول، يقول ابن السكيت: الطَّعْن يَظْأَر أي: يَعطِف القوم ويحملهم على الصُّلْحِ [١]، ونَصَّ على هذا ابن القوطية[٢]، والأزهري[٣]، وابن القطاع[٤].

وساق الزبيدي اعتذارًا عن الجوهري نقله عن البَدْر القَرَافِيّ فقال: "غايتُه[٥] أَنّه صرّحَ بالمفعول، ومثلُ ذلك لَا يُعَدُّ غَلَطًا؛ لأَنه مفهومٌ من المعنَى، وَهُوَ جائزٌ، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)[٦]، أَي الشمسُ... وَالَّذِي فِي الصّحاح: الطَّعْنُ يُظْئِرُهُ، من بَاب الإِفعال، أَي يَعطِفُه على الصُّلح، وَالَّذِي قَالَه أَبو عُبَيْد: الطَّعْنُ يَظْأَرُ، من بَاب منع، أَي يَعْطِفُ على الصُّلحِ، وَلَا يَخْفَى أَن معناهُما واحدٌ، بقيَ الكلامُ فِي نصِّ الْمثل، فالجَوْهَرِيّ ثِقَةٌ فِيمَا يَنقلُهُ عَن العربِ، فَلَا يُقَال فِي حقِّ مثله: إِنّ مَا قَالَه سَهْوٌ أَو غلطٌ، فتأَمَّلْ يظْهَرْ لَك"[٧].

والفعل (ظَأَر) يأتي متعديًا ولازمًا، ففي مجمع الأمثال: "ظَأَرْتُ الناقَة وظاءَرْتُهَا، إذا عَطَفْتَهَا على ولد غيرها"[٨]، وظَأَرَتِ الناقةُ أيضًا، يتعدَّى ولا يتعدَّى، فلما "كان الظأر يتعدى ولا يتعدى احتمل أن يكون المثل ضُرب من

(١) كتاب الألفاظ، ص٣٧.
(٢) كتاب الأفعال لابن القوطية، ص١٢.
(٣) تهذيب اللغة: ظأر.
(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع، ٣٢٢/٢.
(٥) يعني الجوهري.
(٦) سورة ص، الآية ٣٢.
(٧) تاج العروس: ظأر.
(٨) مجمع الأمثال ٤٤٢/١.

المتعدي لشخص معين اتصل الفعل بضميره فأُرسل مثلًا كالصيف ضيعت اللبن، ويحتمل أن يكون من اللازم لا لمعين كالحرب خدعة"[١].

والأَوْلَى في الأمثال الاحتفاظ بها على ما وردت عليه عند العرب دون تغيير، فهي تراكيب تروى على الحكاية، وأما إن كان مراد الجوهري هو إظهار المفعول فلا حاجة له. فيصح أن يحكم الفيروز آبادي على الجوهري بالسهو؛ ذلك لأن المثل معروف ومتفق عليه، فالتغيير الذي طرأ على المثل يحتمل أن يكون سهوًا من الجوهري، فالجوهري عالم باللغة يبعد أن يكون جاهلًا بالمثل.

(مُفَرْطَح – مُفَلْطَح):

يقول الفيروز آبادي: "رَأْسٌ فِرْطَاحٌ وَمُفَرْطَحٌ، كَمُسَرْهَدٍ، هَكَذَا قَالَ الجَوهَرِيُّ، وَهُو سَهْوٌ، وَالصَّوابُ: مُفَلْطَحٌ بِاللَامِ: عَرِيضٌ"[٢].

اعترض الفيروز آبادي على الجوهري لإبداله اللام راء في (مُفَرْطَح) بمعنى عريض الرأس، فصرَّح بأنه سهو من الجوهري، وذكر أن الصواب في هذه المسألة هو (مُفَلْطَح) باللَّامِ.

ولا دليل على سهو الجوهري، وتغيير حرف مكان حرف مالم يكن منقوطًا أقرب الأحكام النقدية التي يوصف بها التحريف، خصوصًا أن الفيروز آبادي اعتمد على نسخة من الصحاح بخط الجوهري.

وأما لفظة (مفرطح) التي اعتبرها الفيروز آبادي غير صحيحة فللعلماء فيها كلام، فذكر ابن دريد أنها مُفَرْطَح، بِالرَّاء[٣]، وتبعه الصاحب بن عباد فقال: "فُلانٌ مُفَرْطَحُ الرَّأْسِ:عَرِيْضُه"[٤].

---

(١) الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، ص٦٨.

(٢) القاموس المحيط: فرطح، والصحاح: فرطح.

(٣) جمهرة اللغة: فطح.

(٤) المحيط في اللغة: فطح، وأساس البلاغة: فطح.

وأوردها ابن سيده باللام، قال: "العَتَلَة: العَصا الضَّخْمة مِنْ حَدِيد، لَهَا رأْس مُفَلْطَحٌ كقَبِيعة السَّيْف، تَكُونُ مَعَ البَنَّاء، يَهْدِم بِهَا الحيطانَ"(١)، وصرَّح ابن مكي أن: "الصَّواب: مُفَلْطَح بِاللَامِ"(٢).

ونقل ابن منظور عن ابن بَرِّيٍّ أن "هَذَا الحرف أَعني قَوْلَهُ مُفَلْطَح، الصَّحِيحُ فِيهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهل اللُّغَةِ أَنه مُفَلْطَحٌ بِاللَّامِ"(٣)، وصرَّح الصفدي بأن ما صححه محققو أهل العلم باللغة أن المفرطح باللام بدلًا من الراء(٤).

وبعد دراسة هذا الموضع يتبين ما يلي:

أولا: أورد الفيروز آبادي لفظ (مفرطح) في موضع آخر من قاموسه بنفس المعنى(٥)، قال في مادة: بقق: البَقَّةُ : البَعوضَةُ، ودُوَيْبَّةٌ مُفَرْطَحَةٌ حَمْراءُ مُنْتِنَةٌ(٦).

ثانيًا: لم يستقر الفيروز آبادي في أحكامه النقدية على مصطلحات ثابتة أمام الحالات المتشابهة فسمى الفيروز آبادي إبدال حرف مكان حرف في هذا الموضع سهوًا، بينما يسميه وَهْمًا في موضع مشابه، يقول: ((ماطِرُونُ : قرية بالشام، ووهِمَ الجوهريُّ فقال: ناطِرُونَ))(٧)، ويطلق حكما آخر في الشأن نفسه، يقول: ((غَلِطَ الجوهريُّ في قولِهِ :ناطِرُون: موضع بالشامِ، وإنما هو ماطِرُون بالميم)). (٨)

(١) المحكم والمحيط الأعظم: عتل.

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص٥٩، والجاسوس على القاموس، ص٣٣٣.

(٣) لسان العرب: فلطح.

(٤) نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، ص١٤٩.

(٥) هذه الإشارة من مصنف الجاسوس، ينظر: الجاسوس ٣٣٣.

(٦) القاموس المحيط: بقق.

(٧) القاموس: مطر.

(٨) القاموس: نطر.

ثانيًا: إبدال اللام راء من الظواهر اللهجية المعروفة في العربية، ففي المزهر للسيوطي: فَرَقُ الصُّبْحِ لُغَة في فَلَق[١].

وفي عصرنا ينطقون (المُفَلْطَح) باللام، واللام والراء صوتان مجهوران متقاربان في المخرج.

ثالثًا: لا وجه للسهو الذي ذكره الفيروز آبادي، فالسهو لا يمكن الحكم به إلا بسياق واضح أو دليل ثابت، وإذا نظرنا إلى هذه الكلمة المختلف فيها وجدنا أصلها الثلاثي فطح، جاء في الجمهرة: فَطَحْت العُودَ فَطْحًا: إذا بَرَيته ثمَّ عَرَّضته[٢]، وبتطبيق ظاهرة المخالفة الصوتية فيمكن إبدال إحدى الطاءين لامًا كما في بَلْطَح من بطّح، أو راء كما في فَرْقَع من فَقَع، وظاهرة المخالفة هذه أشار إليها برجشتراسر[٣].

(فَرْماءُ – قَرْماءُ)

يقول الفيروز آبادي: "قَوْلُ الجَوْهَرِيِّ: فَرْماءُ: سَهْوٌ، وإنَّما هو بالقافِ"[٤].

ويقول الصاحب بن عباد: "قَرَمَاء: بِالقَاف وَتَحْرِيك العَين مَوضِع، وَالجَوهَرِيّ ذَكَره بِالفَاءِ، وَهُو مُصحَّفٌ، إِنَّمَا هُو بِالقَافِ"[٥].

وبالرجوع إلى صحاح الجوهري فإننا نجده نص على أن عين الكلمة محركة، يقول: فَرَمَاء– بالتحريك –: موضع. [٦]وليس فيه فَرْمَاء بالسكون دالة على موضع، بل جاء فيه ما يؤكد فتح العين، قال: فَعَلَاء – بفتح العين – لم

(١) المزهر ١/٤٣٥.

(٢) جمهرة اللغة: فطح.

(٣) التطور النحوي ٣٣ –٣٥.

(٤) القاموس المحيط: فرم، والصحاح: فرم.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش، ١٨١/٤.

(٦) الصحاح: فرم.

يجئ في الصفات، وإنما جاء حرفان في الأسماء فقط، وهو فَرَمَاء وجَنَفَاء، وهما موضعان.(١)

وبغض النظر عن الجدل في صحة النقد من عدمه فإن المتأمل في اللفظين: فَرْمَاء وقَرْمَاء يعلم أنه إن كان في أحدهما خلل فسيكون ذلك تصحيفًا عن الآخر سواء زاد عنه بنقطة أو نقص عنه بها، وكان يمكن أن يستعمل الفيروز آبادي مصطلح التصحيف في انتقاده الجوهري في هذا الموضع، فهو استعمله في مواضع مشابهة في انتقاده إياه. قال الفيروز آبادي في مادة (قترد): قَتْرَدَ الرَّجُلُ: كثُرَ لَبَنُه وأقِطُه. وعليه قِتْرِدَةُ مالٍ، بالكسر، أي: مالٌ كثيرٌ، وهو قِتْرِدٌ وقُتارِدٌ ومُقَتْرِدٌ: ذو غَنَمٍ كثيرٍ، هكذا ذَكَرَهُ الجوهريُّ وغيرُهُ، والكُلُّ تَصْحيفٌ، والصَّوابُ: بالثاءِ المُثَلَّثَةِ.(٢)

فالحكم بالتصحيف في هذا الموضع أولى وأدق من الحكم بالسهو.

(واحدُ الأقْدامِ – واحِدَةُ الأقْدامِ)

يقول الفيروز آبادي: "قولُ الجوهريِّ: واحدُ الأقْدامِ سَهْوٌ، صوابُهُ: واحِدَةٌ"(٣).

ويقول الصاغاني: "قال الجوهريّ: والقَدَم واحِدُ الأقدامِ، والصوابُ واحِدة الأقْدَامِ بالهاء"(٤)، وجاء في مختار الصحاح: "الْقَدَمُ: وَاحِدَةُ الْأَقْدَامِ"(٥).

وقال ابن التَّستُري: والقَدَم: مؤنثة، تصغيرها قُدَيْمَة(٦).

---

(١) الصحاح: دأث.

(٢) القاموس المحيط: قترد.

(٣) القاموس المحيط: قدم، والصحاح: قدم.

(٤) التكملة والذيل والصلة: قدم.

(٥) مختار الصحاح: قدم.

(٦) المذكر والمؤنث لابن التَّستُري، ص٩٧.

وقد يأتي القَدَم مُذكَّرًا إن كان بمعنى(الشجاع)؛ يقال: رَجُلٌ قَدَمٌ: أي: شُجاع، وجمعه أقدام، وقد يأتي مذكرًا كذلك إن كان بمعنى (التَّقَدُّم)، يقول أبو بكر الأنباري: "الْقَدَمُ: الشجاع، مُذَكَّرٌ، قال أبو زيد: يقال: رجلٌ قدَمٌ، إذا كان شجاعًا، والقدَمُ: التقدُّمُ مُذكَّرٌ... وقَدَمُ الإنسان مؤنثةٌ"(١).

وساق الزبيدي اعتذارًا للجوهري فقال عن القَدَم: "إِذَا قُصِدَ بِهِ الجارِحَةُ يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ والتَّأْنِيثُ، ... على أَنَّ الجوهريَّ لعلَّه ذَكَرَه باعْتِبارِ العُضْو، ج: أَقْدَامٌ"(٢).

والأمر في هذه المسألة واسع، فمما لا يخفى على أحد في علم العربية أن المؤنث غير الحقيقي يجوز تجريده من علامة التأنيث، وشواهد هذا كثيرة في القرآن الكريم، قال تعالى: ((وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ))(٣)، ويُمكن أن لا تلحق التاء صفة المؤنث استغناءً عنها أو اتساعًا(٤).

فالحكم بالسهو بعيد في هذه المسألة، والأقرب للفيروز آبادي –إن كان غير مجيز لهذا الاستعمال– أن يحكم بالتحريف، وهو ترك تاء التأنيث عند الكتابة، هذا إذا أراد التماس العذر للجوهري، وإن كان لا بد فيحكم عليه بالخطأ، فالسهو حكم يصعب قياسه في المكتوب إلا بقرينة دالة.

(١) المذكر والمؤنث ٢٢٨/١.

(٢) تاج العروس: قدم.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٨٦.

(٤) الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، ص١١٧.

(مُفرْطَمَة – مُقَرْطَمَة)

يقول الفيروزآبادي: "خِفافٌ مُقَرْطَمَةٌ: مُرَقَّعَةٌ مُلَكَّمةٌ فِي جَوانِبِها، وَذَكَرَه الجَوهَرِيُّ بِالفَاءِ سَهْوًا"(١).

سبب انتقاد الفيروز آبادي للجوهري في هذا الموضع نقصه نقطة من حرف في الرواية عند كتابتها ويسمى زيادة النقط أو نقصانها في كتابة الكلمات تصحيفًا، وحَكَم الفيروز آبادي على الجوهري بالتصحيف في مواضع مشابهة، كقوله في مادة (بزم): وقول الجوهري: البَزِيم: خَيط القلادة. تصحيف، وصوابه بالراء المكررة في اللغة.(٢)

وقال في ماده (جشر): وقول الجوهري: الجَشْر: وَسَخُ الوَطْب، وَوَطْب جَشِر: وَسِخ، تصحيف. (٣)

إلا أن الفيروز آبادي لا يلتزم مصطلحًا بعينه في الحكم على الحالات المتشابهة، يقول في مادة (غفق): تَغَفَّقَ الشرابَ: شَرِبَه يومه أجمع، والمُنْغَفِق للمنصرف، بالعين المهملة، وغلط الجوهري. (٤)، فقال: غلط، ولم يقل: صَحَّف.

وفي هذا الموضع (مفرطمة) عَدَّ الفيروز آبادي إيراد الجوهري لها بالفاء سهوًا، وكان الأنسب أن يحكم بالتصحيف؛ إذ إن الفرق بين اللفظين نقصان نقطة، كما حكم الفيروز آبادي على الجوهري بالتصحيف عندما زاد نقطه في مادة (بزم) آنفة الذكر، أو يختار الأصح من الروايتين، فإننا نجد رواية (المفرطمة) قد وردت في كتاب العين للخليل وفي غيره. قال الخليل: الفُرْطُومة: مِنْقَار الخُفِّ اذا كان طويلا، وفي الحديث أن شيعة الدجال شَوَاربهم طِوال

(١) القاموس المحيط: قرطم، والصحاح: فرطم.

(٢) القاموس المحيط: بزم.

(٣) القاموس المحيط: جشر.

(٤) القاموس المحيط: غفق.

وخِفَافهم مُفَرْطَمَة[١]، وجاء هذا الحديث في الغريبين لأبي عبيدة [٢]، فيستبعد أن يكون الفيروز آبادي فاته ما ورد في العين خاصة.

وفي موضع آخر من القاموس انتقد الفيروز آبادي الجوهري وحكم عليه بالغلط في رواية مُفَرْطَمَة بالفاء، قال: خِفَاف مُفَرْطَمَة، قَدْ فَرْطَمَها الخَفَّاف، أي: رَقَّعَها، صوابه بالقاف، وغَلِط الجوهري [٣]،فحكم هنا بالغلط وهو أوضح من الحكم بالسهو، وان كان الحكم هنا بالتصحيف أدق، وذلك من جهة النظر إلى مناسبة مصطلح الحكم، وإلا فرواية القاف قد ثبتت كما أسلفنا.

(يَرْثِي – يَمْدَح)

يقول الفيروزآبادي: "قَوْلُ الجوهريِّ: قال ابنُ هَرْمَةَ[٤] يَرْثِي ابْنَهُ، سَهْوٌ، وإنما يَمْدَحُ القاضي جعفَرَ بنَ سُلَيمانَ"[٥].

لم يورد الفيروز آبادي البيت الشعري المختلف في عزوه، واستدرك على الجوهري في عزوه البيت إلى قائله، ونص كلام الجوهري في الصحاح: ((قال ابن هَرْمَةَ يرثي ابنه:

فأنتَ من الغَوائِلِ حين تُرْمى ومن ذَمِّ الرِجالِ بمُنْتَزَاحِ

إلا أنَّه أشبع فتحة الزاي فتولدت الألف)).[٦]

(١) العين: فرطم.

(٢) الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيدة ٤٣٧/٥.

(٣) القاموس المحيط: فرطم.

(٤) هو: إِبْرَاهِيْمُ بنُ هَرْمَةَ أَبُو إِسْحَاقَ بنُ عَلِيٍّ الفِهْرِيُّ، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو آخر من يستشهد اللغويون بكلامه، توفي سنة ١٥٠هـ. سير أعلام النبلاء، ٢٠٧/٦.

(٥) القاموس المحيط: نزح، والصحاح: نزح.

(٦) الصحاح (نزح).

فحكم الفيروز آبادي بأن قول الجوهري: "يرثي ابنه" سهو، والصحيح عند الفيروز آبادي أن المناسبة مدح القاضي جعفر بن سليمان.

وعَدَّ الصاغانيُّ ذلك وَهْمًا من الجوهري، فقال: ((فقولُه: يَرْثي ابنه، وَهْمٌ، وإنما يَذْكُر بَعْض القُرشيِّين، وكان قاضيًا لِجَعْفَرِ بنِ سُليمَان بن عَلِيّ))[١].

وساق الزبيدي اعتذارًا عن الجوهري فقال: ((لَا سهْو، فإنّ القصيدة مُشْتَمِلَة على الأَمرَين رِثَاءِ الْوَلَد ومَدح جَعفر، فَلَا مُنَافَاة وَلَا سَهْو"[٢]، وأكد هذا المعنى عبد العزيز التادلي فقال: "يُمكن الجمع بينهما، مدح به هذا ورثى به هذا، ولا يلزمه في ذلك قُبْح))[٣].

وإن لم يصب الجوهري في عزو البيت فإنه لا وجه لوصف روايته هنا بالسهو، فهو مسبوق إلى هذه الرواية، إذ نجد أن ابن جني رواها عن أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ، يقول ابن جني في الخصائص (باب في مطل الحركات): ((وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو. فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة ما أنشدناه أبو علي لابن هرمة يرثي ابنه قوله:

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمُنتزاح

أراد: بمُنتزَح)).[٤]

وأورد هذا البيت صاحب الحماسة البصرية ضمن قصيدة لابن هرمة استهلها باسم المخاطب بها واسمه عبد الواحد، فقال:

أعبد الْوَاحِد الْمَحْمُود إِنِّي أَغُصُ حَذَارَ شخصك بالقَرَاح [٥]

---

(١) التكملة والذيل والصلة: نزح.

(٢) تاج العروس: نزح.

(٣) الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، ص٤٥.

(٤) الخصائص ١٢٣/٣.

(٥) الحماسة البصرية١٨٩/١.

وجاءت القصيدة في ديوان ابن هرمة، وفيه أنه يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك. (١)

فمثل هذا الموضع لا يوصف المخالف فيه بالسهو، ويمكن للفيروز آبادي أن يعد مخالفة الجوهري هنا من تعدد الروايات، أو الخطأ إن لم تصح رواية غيره.

(الإنْفَحَة)

يقول الفيروز آبادي: "الإنْفَحَةُ بكسر الهَمْزَةِ، وقد تُشَدَّدُ الحاءُ، وقد تكسرُ الفاءُ، والمِنْفَحَةُ والبِنْفَحَةُ: شيءٌ يُسْتَخْرَجُ من بَطْنِ الجَدْيِ الرَّضيع، أصْفَرُ فَيُعْصَرُ في صُوفةٍ فَيَغْلُظُ كالجُبْنِ، فإذا أكَلَ الجَدْيُ، فهو كَرِشٌ، وتفسيرُ الجوهريِّ الإنْفَحَة بالكَرِشِ سهْوٌ"(٢).

الإنْفَحَة: مادة خَاصَّة تستخرج من الْجُزْء الباطني من معدة الرَّضِيع من العُجُول، أَو الجِدَاء، أَو نَحْوهمَا، بهَا خميرة تجبن اللَّبن(٣)، وفسَّر الجوهري الإنفحة بكَرِش الحَمَل أو الجدي ما لم يأكل، والفيروز آبادي يرى أنه سهوٌ من الجوهري.

ويقول الأزهري: "الإنْفَحَةُ لَا تكُونُ إِلَّا لكل ذِي كَرِش، وَهُوَ شَيْء يُسْتَخْرَجُ من بَطْنِ ذِيهِ أصفرُ يُعْصَرُ فِي صوفَةٍ مُبْتَلَّةٍ فِي اللَّبن فيغلَظُ كالجُبن"(٤).

ويرى بعض العلماء أن الجوهري حمله على المجاز من إطلاق اسم المَحَلِّ على الحال (٥).

---

(١) شعر ابن هرمة٩٠.

(٢) القاموس المحيط: نفح، والصحاح: نفح.

(٣) المعجم الوسيط: نفح.

(٤) تهذيب اللغة: نفح.

(٥) الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، ص٤٥.

وكما رأينا فالفيروز آبادي يستعمل السهو في غير موضعه أحيانًا، وفي موضع مشابه لهذا وصف عدم دقة تفسير الجوهري بالوهم، ولم يعدها سهوًا، قال: ((أاء، كَعَاع: ثَمَر لا شجر، ووَهِمَ الجوهري))[١].

ولا وجه للسهو في هذا الموضع فالجوهري مسبوق إلى هذه الرواية، قال ابن دريد في الجمهرة: ((الأَنْفَحَة وَقَالُوا إِنْفَحَة، وَقد ثقل قوم الْحَاء فَقَالُوا: إِنْفَحَّة – زَعَمُوا، وَهِي كَرِشُ الْحَمَل والجَدْي قبل أَن يستكرش. وَقد جمعت إِنْفَحَة أَنَافِح))[٢].

فلما لم يثبت هذا عند الفيروز آبادي كان له أن يطلق حكمًا ملائمًا، كقوله مثلا في مادة(رحل): ((وكمُعَظَّم: بُرْدٌ فيه تَصَاويرُ رَحْلٍ، وتفسير الجوهري إياه بِإِزَارِ خَزٍّ فيه عَلَمٌ غير جيد، إنما ذلك تفسير المُرَجَّلِ بالجيم)).[٣]

فوصفه تفسير الجوهري بأنه غير جيد مرتبط بوجهه نظر الفيروز آبادي، وهو أولى من الحكم على الجوهري بالسهو.

(١) القاموس المحيط: أأأ.

(٢) جمهرة اللغة: نفح.

(٣) القاموس: رحل.

الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

ففي نهاية هذا البحث تجدر الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث:

أولًا: السهو مصطلح من مصطلحات النقد اللغوي عند أصحاب المعاجم، فنجده في باكورة المصنفات اللغوية كما في كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت:٢١٥هـ)، وغيره.

ثانيا: كان استعمال علماء اللغة لمصطلح السهو في الحكم على كتب من قبلهم في بداية التصنيف على وجه الظن وعدم القطع، ومع كثرة استعمال المصطلح فيما بعد أصبحوا يطلقون الحكم بالسهو ولا يتحرزون، وربما عنوا به الغلط أو غيره كما فعل الفيروز آبادي في قاموسه.

ثانيًا: بلغت مواضع السهو التي استدركها الفيروز آبادي على الجوهري أربعة عشر موضعًا.

ثالثًا: أبدى الفيروز آبادي وجهة نظره واختار مصطلح السهو في انتقاده للجوهري في مواضع قليلة لوجود سياق يحتمل فيه السهو، لكنه في أغلب المواضع تسامح في استعمال مصطلح السهو، وأطلقه على التصحيف والتحريف والغلط وغيرها.

رابعًا: بعض المواضع التي رآها الفيروز آبادي من سهو الجوهري يتسع فيها الأمر وفيها مجال لقبول الرأي الآخر وتعدد الروايات، فالحكم بالسهو والحال هذه لا مسوغ له ولا دليل عليه.

وأوصي بإعادة النظر في مدى دقة المصطلحات التي استعملها الفيروز آبادي في الحكم على الجوهري في صحاحه، وذلك بتحرير المصطلحات وبيان حدودها، ثم عرض الموضع الذي وصفه الفيروز آبادي على الحكم ومعرفة مدى مطابقته له، وعلى سبيل المثال المواضع التي وصفها بالوَهْم. والحمد لله رب العالمين.

فِهْرِس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- أبحاث في المعجمية العربية، أ.د. عامر باهر الحيالي، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٢- أساس البلاغة للزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣- الأصمعيات (اختيار الأصمعي)، المؤلف: الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت ٢١٦هـ)، المحقق: احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.

٤- الأعلام للزركلي(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

٥- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، المؤلف: الأمير أبو نصر، علي بن هبة الله، الشهير بابن ماكولا (ت: ٤٧٥ هـ)، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦ هـ)، طبع دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، (١٣٨١ هـ=١٩٦١ م) – (١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م).

٦- تاج العروس للزَّبيدي(ت٧١١هـ)، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، طبعة: ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

٧- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٨- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي(ت٥٠١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٩- تصحيح الفصيح وشرحه، المؤلف: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت ٣٤٧هـ)، المحقق: د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، عام النشر: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٠-التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة الثانية ١٤١٤.

١١-تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي: تأليف الدكتور: عبد الله معصر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٢-التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٢ هـ)، الناشر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر – مصر، سنة الطباعة ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م.

١٣-التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصاغاني (ت:٦٥٠هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرِين، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

١٤-تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي (٧٣٣ هـ – ٨٥٢ هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.

١٥-تهذيب اللغة للأزهري(ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

١٦-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٧-الجاسوس على القاموس لأحمد فارس(ت١٣٠٤هـ)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، طبعة: ١٢٩٩هـ.
١٨-جمهرة اللغة لابن دريد(ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٩-الحماسة البصرية، المؤلف: علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ)، المحقق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب – بيروت.
٢٠-الحواشي على درة الغواص، المؤلف: ابن بِرِّي وابن ظفر، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
٢١-الخصائص لابن جني(ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
٢٢-درة الغواص في أوهام الخواص، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
٢٣-دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٢٤-ديوان الشنفرى، جمعه وحققه وشرحه: إيميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧.
٢٥-ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٦-سر صناعة الإعراب لابن جني(ت٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٢٧-سير أعلام النبلاء للذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٢٨-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٢٩-شرح المفصل لابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٣٠-شرح ديوان الزفيان أبي المرقال عطاء بن أسيد التيمي، تحقيق: محمد بن عبدالله الأطرم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية١٩٧٣م
٣١-شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
٣٢-شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٣٣-صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
٣٤-العين للخليل بن أحمد(ت:١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣٥-الغريبين في القرآن والحديث، المؤلف: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت:٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م
٣٦-الفائق في غريب الحديث والأثر، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة – لبنان، الطبعة الثانية.
٣٧-القاموس المحيط للفيروز آبادي(ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
٣٨-كتاب الأفعال لابن القَطَّاع (ت:٥١٥هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٣٩-كتاب الأفعال لابن القوطية(ت٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٤٠-كتاب الألفاظ لابن السكيت(ت:٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٤١-الكتاب لسيبويه(ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٤٢- كشاف توهيمات الفيروز آبادي في قاموسه الجوهري في صحاحه، عاطف محمد المغاوري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٤٣-لسان العرب لابن منظور(ت:٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٤٤-مجمع الأمثال للميداني(ت:٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٤٥-مجمل اللغة لابن فارس(ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٤٦-المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده(ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٤٧-المحيط في اللغة للصاحب بن عباد(ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
٤٨-مختار الصحاح للرازي(ت٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٤٩-المذكر والمؤنث لابن التَّستُري الكاتب(ت٣٦١هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٥٠-المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر، طبعة: ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
٥١-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٥٢-المصباح المنير للفيومي(ت:٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
٥٣-معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٥٤-المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة الأولى، – ١٤١٢هـ.

٥٥-مقاييس اللغة لابن فارس(ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٥٦-نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم للصفدي(ت:٧٦٤هـ)، تحقيق: محمد عايش، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٥٧-النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(ت:٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، طبعة: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٥٨-النوادر في اللغة، المؤلف: أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

٥٩-الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح لعبد العزيز التادلي (ت:١٢٠٠هـ)، المطبعة الكبرى، بولاق، مصر.